

البلدان النامية والنظام الإقتصادي العالمي الراهن

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهم العوامل المتسببة في التحولات الأخيرة التي عرفت العلاقات الإقتصادية الدولية، وتبيان انعكاساتها على البلدان النامية. هذه الأخيرة التي ينبغي أن تعيد النظر في سياساتها التنموية، خاصة في جانبها الصناعي بكيفية تسمح لها بتوفير الشروط المناسبة لتلبية الإحتياجات المحلية والتكيف الإيجابي مع التقسيم الدولي الجديد للعمل.

د. عبد الوهاب شمام
معهد العلوم الإقتصادية
جامعة منتوري، قسنطينة

Résumé

Des changements récents au niveau des relations économiques internationales sont apparus, ayant des implications directes sur les pays en voie de développement. Face à ces bouleversements, une révision de leurs politiques de développement s'avère nécessaire principalement dans les aspects industriels afin de garantir les conditions favorables pour la satisfaction des besoins internes ainsi qu'une insertion positive dans la nouvelle division internationale du travail.

لقد تميزت العلاقات الإقتصادية الدولية، وما زالت، وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها، بخضوعها لموازن قوى تعكس عادة مصالح وإرادة الأقوى والأكثر نجاعة وديناميكية ومعبرة عن إختياراته.

وتستمد هذه الهيمنة قوتها من منابع السلطة التي يركز عليها، النظام الإقتصادي العالمي وتتمثل هذه منابع في:

- أ - التحكم في التكنولوجيا.
- ب - إمتلاك الأموال .
- ج - مراقبة الأسواق والتحكم فيها.
- د - السيطرة على مصادر أهم الموارد غير المتجددة.
- هـ - توفر أيدي عاملة رخيصة.

وغني عن القول والتذكير بأن البلدان النامية ما زالت بعيدة عن إمكانية ممارسة مثل هذا التحكم أو السيطرة على البعض من هذه منابع بالرغم من تواجد ها وبكميات كبيرة فوق أراضيها أو هي ملك

لها الأمر الذي يفسر لنا ضعف تأثير ومساهمة هذه البلدان في تنشيط العلاقات الإقتصادية الدولية وتوجيهها نحو خدمة أهدافها التنموية، وكذلك التبعية المتعددة الأشكال التي أصبحت، هي الأخرى، تميز الإقتصاديات النامية.

أيضا في الوقت الذي نجد فيه أن العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة تتجه نحو تلبية أكبر لمختلف أنواع الطلب في أسواق هذه الأخيرة ، فإن البنائيات الإنتاجية للبلدان النامية ما زالت خاضعة هي كذلك لا للطلبات المعبر عنها في أسواقها بل لتلك السائدة في الأسواق الدولية للبلدان المتطورة نظرا لأن قوى السوق هي التي شكلت، وما زالت، ووجهت تطور النظام الصناعي العالمي.

ومن هنا تظهر العلاقة السببية بين بنية المبادلات الخارجية للبلدان النامية والتفكك والتوجه الخارجي لإقتصادياتها.

وهي وضعية تعكس عمق الأزمة التي تواجهها هذه البلدان والتي يمكن إرجاع أسبابها الأصلية الى التحولات الكبرى وكذلك فشل مختلف السياسات التنموية التي طبقتها البلدان النامية مهما كانت المنابع الإيديولوجية والنماذج الإقتصادية التي إتمدت عليها في ذلك.

إذا هل يمكن القول أن هذه التبعية يمكن السيطرة علنتأثيراتها وانعكاساتها السلبية من خلال عمل جماعي دؤوب للبلدان السائرة في طريق النمو لتغيير بنيات ونسب التبادل الدولية التي تمثل ركيزة هذه التبعية؟

من المؤكد، للإجابة على هذا التساؤل، أن تغيير البنائيات، الداخلية منها والخارجية، يعتبر أحد الشروط الأساسية لإمتلاك والسيطرة على بعض منابع السيطرة أو القوة وتحقيق تنمية موجهة نحو، وبفضل، الإحتياجات الحقيقية لمجتمعات هذه البلدان، وليست تنمية تمثل ، مثلما كان في السابق، تحصيل حاصل SOUS - PRODUIT لعملية النمو والإزدهار التي عرفتها البلدان المصنعة.

لكن كل ذلك مرتبط ، من جهة أخرى، بالقدرة على توضيح طبيعة وحدود هذه التحولات دون إغفال التقلبات الراهنة التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية والتشكيك الملاحظ، في دراسات بعض الباحثين، في مفاهيم ومصطلحات ما أصبح يعرف الآن بالتقسيم الدولي القديم للعمل.

أيضا التحولات والميكانيزمات الموجهة للعلاقات الاقتصادية الدولية بين البلدان المتقدمة وتلك السائرة في طريق التنمية تخضع لعناصر أخرى يمكن أن نذكر منها:

- 1 - مدى توفر إرادة سياسية حقيقية ورغبة صادقة لدى البلدان المتقدمة لإحداث التحولات الضرورية في هذه العلاقات ولفائدة جميع الأطراف.
- 2 - إعادة النظر في إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات والمتعلقة بتوطين وإعادة نشر بعض أنشطتها الصناعية والخدمية على المستوى العالمي.
- 3 - عامل الزمن، بمعنى آخر أن بروز نظام إقتصادي عالمي جديد يستلزم فترة " نضج " PERIODE DE MATURATION لكي يتحقق، و " سوف يبين تاريخيا على مدى عدة عشرات تبعا لتطور موازين القوى وكذلك التعاون والصراعات بين مختلف عناصرالنظام الدولي " .

وبروز هذا التقسيم الدولي الجديد للعمل وما يتطلبه من إعادة هيكلة المبادلات بين الشمال والجنوب، وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، وظهور مجموعة الدول المصنعة حديثا LES NOUVEAUX PAYS INDUSTRIALISES وعودة الدول المتقدمة

الى ممارسات تجارية حمائية PROTECTIONNISME لايغني بالضرورة تطابق ذلك مع مطالب البلدان النامية متى سلمنا بأن التقسيم الدولي الراهن للعمل في شكله الحالي، هو في حقيقة أمره نتيجة عملية تطور التقسيم الدولي السابق (القديم أو التقليدي) عبر مراحل مختلفة، حيث كان إهتمام البلدان النامية، منصب خلال تلك المراحل على تنمية الزراعات التصديرية والمناجم المعدنية لتلبية الطلب الخارجي المتزايد عليها على حساب الزراعات المعيشية، بينما في التقسيم الدولي الراهن نلاحظ أن المنتجات الصناعية رغم ما قيل ويقال عنها أخذت مكان الصادرات الزراعية والمعدنية وهذا في العديد من البلدان النامية، أي أن النمط الإستعماري قد تم نقله من المجال الزراعي الى المجال الصناعي مع بقاء نفس الآليات المحددة للعلاقات التبادلية بين البلدان المتطورة والبلدان النامية.

كذلك فإن التحولات الراهنة ينظر إليها، أكثر فأكثر، على أنها إنتاج نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي تحاول ، من خلال هذه التحولات، التكيف أحسن مع المحيط الدولي، أكثر مما هي نتاج عمل منظم قامت به دول الجنوب، وهذا طبعاً رغم النتائج الإيجابية ، والتي لا شك فيها، التي حققتها عملية التصنيع في عدد محدود من هذه البلدان. هذه الأخيرة التي أصبحت تعتبرها بعض الأدبيات الإقتصادية التي ظهرت أخيراً في البلدان المتطورة خطراً إقتصادياً جديداً يهدد الإقتصاديات المتطورة وتحمله أسباب الإختلالات الهيكلية وبعض المشاكل الظرفية التي تعرفها البلدان المصنعة مثل: البطالة عجز الموازين التجارية، هروب الإستثمارات... الخ. دون الإهتمام، من طرف هذه الأدبيات بنتائج السياسات الصناعية المتبنية في الجنوب ومحاولة تمرير الفكرة القائلة بأن ديناميكية هذا التصنيع الملاحظ في بعض الدول النامية أصبحت تهدد النمو والإستقرار الهيكلي لإقتصاديات الشمال، ومن هنا جاءت الدعوة الى مزيد من الحماية تجاه المنتجات الآتية من دول الجنوب وزيادة الحواجز غير الجمركية، مثل فرض معايير تقنية جديدة على المنتجات المستوردة لحماية البيئة وصحة المستهلك ... الخ.

ومن جانب آخر فإن إندماج (*) البلدان النامية الحديثة التصنيع في النظام الإنتاجي العالمي وتهميش عدد آخر من هذه البلدان السائرة في طريق التنمية ومجموعة البلدان

الأقل تقدماً (أو أكثر تخلفاً) (***) LES PAYS LES MOINS AVANCES أدبياً الى إعادة توزيع الأدوار والمهام على المستوى العالمي، ليس فقط بين الشمال والجنوب، كما جرت العادة في السابق، بل بين دول الجنوب نفسها، بالإضافة الى بروز قنوات جديدة

للتبادل (جنوب جنوب) ومنتجات جديدة في المبادلات الخارجية (الخدمات) (***) وتدرج HIERARCHISATION هذه الأخيرة فيما بين البلدان النامية (بلدان حديثة التصنيع، بلدان وسيطة وبلدان أقل تقدماً) وفيما بين هذه الأخيرة والدول المتقدمة، وظهور نظام تكنولوجي عالمي تدرجي حددت فيه البلدان النامية (أو البعض منها بتعبير أدق) مهمة إنتاج السلع الصناعية التقليدية المستعملة لتكنولوجية قديمة مكلفة إقتصادياً

وملوثة وذات آفاق مستقبلية محدودة، بينما أصبحت مهمة الدول المتقدمة تخصص في إنتاج السلع الصناعية الحديثة : الإلكترونيات، المعلوماتية، الصناعات الفضائية، صناعات الهندسة الوراثية ... الخ.

إن صادرات البلدان النامية المصنعة حديثا أصبحت تتكون، بموجب هذا التوزيع الجديد للمهام، بشكل أساسي من المنتجات الواقعة في بداية (منبع) فرع ونادرا ما تشمل السلع الوسيطة والتجهيزية التي تلعب عادة أدوارا أساسية في عملية التصنيع مما يبين التفكك الهيكلي لإقتصاديات هذه البلدان وضعف أو إنعدام الترابط أو التكامل بين القطاعات وكذلك بين فروع القطاع الواحد.

ومما زاد في حدة مظاهر التبعية والتفكك البنيوي في البلدان المصنعة حديثا ، وكذلك بالنسبة للبلدان النامية الأخرى، هو دور رأس المال الأجنبي الذي عادة ما يكون متعدد الجنسيات في هذه البلدان، والمتمثل أساسا في السعي من أجل تحقيق أهدافه الإستراتيجية المحددة إنطلاقا من ظروف الإنتاج والتوزيع السائدة في المجالات التي ينتمي إليها، وبالتالي عدم الإستثمار إلا في البلدان أو القطاعات ذات المردودية العالية على المستوى الدولي، الأمر الذي يفسر تفضيله الأنشطة الصناعية التي تعكس مزايا نسبية أكثر جاذبية وعدم إهتمامه بالأهداف الإستراتيجية لعملية التصنيع في البلدان المستقبلية له.

طبعاً أن أي تخصص للبلدان النامية على المستوى الدولي، يراعي مدى توفرها على عناصر الإنتاج، يمكن أن تكون له نتائج إيجابية بالنسبة لإقتصادياتها علالمدى القصير والمتوسط دون المدى البعيد، وذلك على الأقل للسبيين التاليين:

1 - التحولات والتأثيرات التي قد تتعرض لها هذه العناصر الإنتاجية التي عادة ما تكون «أولية» أو خام. والتي يمكن أن تصبح أقل أهمية بفعل الابتكارات التقنية، التجارية و التنظيمية.

2 - الإندماج التدريجي في النظام الإنتاجي العالمي فلكل عملية تصنيع بهدف تلبية الإحتياجات الخارجية.

إذا فإنه على مستوى التحولات الهيكلية، وليس المعالجات الظرفية، يمكن التعرف على طبيعة التغييرات، وحدودها، التي يتوقف عليها تطور الإقتصاد الوطني والمجتمع على المدى البعيد.

دور الشركات المتعددة الجنسيات ومحدودية التقسيم الدولي الجديد للعمل.

إن الحديث عن العلاقات الإقتصادية الدولية لايعني بالضرورة العلاقات التي تربط الأمم والدول ببعضها البعض، بل يتضمن كذلك الحديث عن الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات في توجيه وتحديد مضامين هذه العلاقات وانعكاسات ذلك على عملية التنمية، خاصة في شقها الصناعي في البلدان النامية.

ومن المعلوم أن هذه الشركات ما زالت تلعب أيضا دورا كبيرا في إعادة توزيع المهام وتحديد التخصصات على المستوى الدولي، خاصة ضمن الميدان الصناعي، بين مختلف

البلدان والمناطق رغم المظاهر التي توحى في الكثير من الأحيان بأن هذه العلاقات تقننها وتنظمها دول ذات سيادة أو هي واقعة تحت تأثير القرارات الصادرة عن الهيئات والمنظمات العالمية المتخصصة، وهو الشئ الذي دفع بعض الباحثين الى التشكيك في وجود تجارة دولية، ما دامت هناك الكثير من السلع المتبادلة بين عدة بلدان في شكل صادرات أو واردات دون تغيير يذكر في طبيعة ملكيتها الحقيقية.

ومع ذلك، فإن المميز لنشاطات هذه الشركات الكبرى منذ عدة سنوات، إضافة الى نظرتها العالمية للأعمال، هو إهتمامها بتوطين أنشطتها هذه في مناطق ودول معينة، أي أصبحت تتبنى مقاربات إقليمية لأنشطتها الإستثمارية رغبة منها في تعظيم

أرباحها^(****) وتخطي، أو التكيف مع القوانين الجمركية والتنظيمات الخاصة برأس المال الأجنبي، وذلك دون الإهتمام بمستلزمات التنمية في البلدان النامية دون أن يصل ذلك الى حد معاداة سياسات التعاون أو التكامل بين هذه البلدان، فالأهم بالنسبة اليها هو مضمون وأهداف هذه السياسات، لأن القوى المهيمنة معادية، بتطبيقاتها، لكل محاولة تجمّع قد تلحق أضرارا بمصالحها ولا تتقبل سوى تلك التي تدعم تلك المصالح، بل قد

تشجع^(*****) الشركات المتعددة الجنسية، في الكثير من الأحيان أشكال التعاون والتقارب التي تنسجم أكثر مع أهدافها التوسعية في منطقة ما، أي بتعبير مغاير إذا كانت تتوفر فيها الخصائص التالية:

- 1 - تكثف العلاقات التجارية والإقتصادية مع البلد الأم، بحيث تصبح هذه العلاقات ذات أهمية أكبر من تلك السائدة بينه وبين الدول الأخرى.
- 2 - رفع الحواجز الجمركية امام السلع والخدمات المتبادلة داخل المنطقة مع وجود في نفس الوقت، سياسة حمائية للبضائع المنتجة من قبل فروع الشركات الأجنبية الأخرى.
- 3 - إن عملية التقارب والتعاون يجب أن تشمل أسواقا محدودة لاتوجد بها إستثمارات لهذه الشركات المتعددة الجنسيات سابقة لعملية التقارب.
- 4 - تخلي الدولة عن أي شكل من أشكال التدخل في عملية إعداد السياسات الصناعية، وتلك الخاصة بتحديد الرسوم الجمركية على الواردات من خارج المنطقة.

وكان من آثار هذه الخصائص التقييمية تسريع عملية إندماج العديد من دول الجنوب في الأسواق العالمية، إندماج " خارجي " ظهر بشكل واضح في أمريكا اللاتينية أين أصبحت مثلا دول أمريكا الوسطى أكثر تبعية للخارج، بعد تبني مشروعها التكاملي من ذي قبل، وذلك بسبب معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في الفروع الصناعية الخاضعة لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك زيادة أهمية الواردات الآتية من خارج المنطقة، ومنه تقوية وتعزيز مكانة هذه الشركات في العلاقات الإقتصادية الدولية، كنتيجة لمحاولات التعاون والتكامل بين دول الجنوب، في الوقت الذي تسعى فيه هذه الدول من وراء هذه المحاولات الى التخفيف من وطأة وقع هذه الشركات على إقتصادياتها.

ومهما تباينت الآراء حول هذه الشركات، فإنه يبدو ومن خلال المرحلة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية ووضعية الإنداد الإقتصادي التي تعيشها غالبية البلدان النامية، لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها بل ينبغي التفكير في سياسات وطرق للتعامل والتعايش معها، نظرا أولا لمكانتها وبالتالي تحكمها في هذه العلاقات وثانيا سيطرتها على منابع القوة أو السلطة التي سبق الحديث عنها خاصة في جانبها التكنولوجي والمالي. وهما الجانبان اللذان يشكلان حجر الأساس في أية عملية تصنيعية، الأمر الذي يزيد من صعوبة الوصول الى " توافق" بين دول الجنوب التي تسعى الى إقامة صناعة وطنية وإقليمية منسجمة مع سياقها التاريخي، الإجتماعي، والإقتصادي وشركات أجنبية، في الغالب تأتي من دول متقدمة ، تسعى هي الأخرى الى نقل بعض أنشطتها الصناعية الى الجنوب التي لا تتوفر فيها المواصفات التقنية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية المطلوبة في بلدانها الأصلية، إضافة الى عدم تكاملها الهيكلي، أي هذه الصناعات، وعدم ترابطها فيما بينها، مما جعل تأثيرها على إقتصاديات البلدان المستقبلية لها سلبيات ناهيك عن أن النمط الجديد في تصنيع البلدان النامية يكرس مرة أخرى ، أو يعيد إنتاج نفس الآليات والميكانيزمات التي ميزت العلاقات الاقتصادية الدولية في إطارها القديم مدعما بذلك مراقبة هذه الشركات للأنشطة الصناعية على المستوى العالمي.

واعتمادا على ما أفرزته بعض تجارب التعاون الصناعي التي عاشتها بعض البلدان النامية، خاصة في بعض مناطق أمريكا اللاتينية، يمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت خاضعة، بالنسبة لممارسة أنشطتها الإنتاجية في هذه البلدان، لقواعد وقوانين مستمدة من أنظمتها الإنتاجية الأصلية، ويتم إنطلاقا من هذه الأخيرة، وضع إستراتيجيات دخول الأسواق الخارجية، التي لا يمكن أن تتسجم هذه القوانين والقواعد، في شكلها الحالي، مع أهداف التنمية الصناعية في البلدان المضيفة إلا إذا وجهت بسياسة تصنيعية موجهة أصلا لتلبية الإحتياجات الحقيقية لإقتصاديات ومجتمعات هذه البلدان، ووضع آليات قانونية لمراقبة وتوجيه نشاط هذه الشركات، أي أن البلدان النامية وجدت نفسها، باعتمادها صيغ تصنيعية مقترحة عليها خاضعة لمنطق خارجي مفروض عليها من طرف بنيات إنتاجية وأساليب تنظيمية غير منسجمة مع واقعها الإقتصادي والإنتاجي.

وغني عن التذكير اليوم بأن مختلف صيغ التعاون الصناعي المقترحة هي في جوهرها أنماط جديدة للتكيف الإستراتيجي والتكتيكي، حسب المكان والزمان، من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، مع المعطيات الجديدة التي أصبحت تتميز بها العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة منذ عقد السبعينات والتي هي بدورها وليدة نظام صناعي عالمي أفرزه التقسيم الدولي للعمل هو نفسه نتاج قوانين السوق. وحتى سياسات التعديل الهيكلي المقترحة من طرف الهيئات الدولية ، خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من أجل إحداث تحولات هيكلية عميقة في الإقتصاديات النامية لتمكينها من التحرر التدريجي وتبنيها ميكانزمات تنظيمية وإدارية مختلفة كالخصوصية، التقليل من النفقات العمومية، تخفيض العملة الوطنية لإنعاش الصادرات الخ ... حتى هذه السياسات

أو البرامج لم تعمل سوى على تعميق حدة الإختلالات الهيكلية داخل هذه البلدان بسبب عوائق ومحددات خاصة بهذه البلدان ومجتمعاتها والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1 - الضغط أكثر على عملية إستيراد المواد الغذائية الضرورية وبعض المنتجات الأخرى التي لا تقل ضرورة عن الأولى كالأدوية والتجهيزات الصناعية وقطع الغيار لصيانة وتجديد الجهاز الإنتاجي.

2 - الإنعكاسات السلبية لمثل هذه الإجراءات على المستويين الإجتماعي والسياسي.

3 - ضعف القطاع الخاص في العديد من البلدان النامية، وافتقاره الى روح المبادرة والصرامة وطابع المضاربة على معظم أنشطته ، وهي كلها عوامل تساعد على التقليل من أهمية الخصوصية وتفسر فشل سياسات التنظيم والتوجيه والتراكم المعتمدة فقط على آليات السوق دون التعرض، على المستوى النظري، لأهداف وحدود هذه الخصوصية. لأن هذه الأخيرة لا تعالج فقط من خلال نقل ملكية الوحدات الإنتاجية أو البعض منها من القطاع العام الى القطاع الخاص. لأنه إذا كان يمكن تبرير عمليات الخصوصية في البلدان المتقدمة بالتناوب الديمقراطي على السلطة فإن الوضع يختلف كثيرا في البلدان النامية التي مازال فيها القطاع الخاص، في أغليبتها على الأقل، عاجزا عن تجاوز صعوبات الإدارة والتنظيم والنجاعة التي يعاني منها القطاع العام، وعليه، وبغض النظر عن طابع الملكية القانونية، فإنه يوجد إنسداد إقتصادي. يبدو لنا بأن القطاع الخاص في حالته الراهنة عاجز عن تكسيره والخروج منه بمفرده، وإنما قد تصبح الخصوصية في حد ذاتها مصدرا إضافيا لهذا الإنسداد مضافا الى المصدر الآخر المتمثل في القطاع العام.

4 - وخلافا لما هو موجود في البلدان المتقدمة، التي تتميز بتوفرها على جهاز إنتاجي متجانس، يتمتع بقدرات هائلة على التكيف ومرونة كبيرة تساعده على التأقلم مع التقلبات الظرفية الداخلية والخارجية، فإن البلدان النامية ضعيفة وهشة إقتصاديا وقدراتها على "إمتصاص" الهزات الخارجية وارتداداتها المحلية والسيطرة على التحولات الداخلية ما زالت محدودة. وهو ضعف ناتج، ليس فقط عن تبعيتها الخارجية واندماجها في التقسيم الدولي للعمل السائد حاليا لكن هو أيضا محصلة لعدة عوامل جعلت من تخلف هذه البلدان الإقتصادي ظاهرة مزمنة.

5 - وأخيرا فشل هذه السياسات في فرض نفسها كنموذج بديل لسياسات التنمية التي طبقت حتى الآن من طرف هذه البلدان التي لم تستطع بدورها حتى الآن تحقيق فائض تجاري يساعدها على تأدية مستحقات الدين وإعادة توازناتها الهيكلية الداخلية منها والخارجية. واليوم فإن التفاؤل الذي ساد خلال السبعينات في البلدان النامية، حين حققت معدلات نمو مرتفعة فاقت مثيلاتها في الدول المتقدمة، بدأ يترك مكانه لتشاؤم ناتج عن ركود اقتصادي وتراجع في الإستثمارات ومديونية متزايدة وثقيلة بتعبير أعم ناتج عن فشل سياسات التعديل الهيكلي.

إنها مظاهر أزمة تعود أسبابها الى الأوضاع الداخلية التي مازالت تحت رحمة "تخلف نشيط" تزداد وطأته يوما بعد يوم، بقدر ما تعود كذلك الى الوضع الراهن للعلاقات الإقتصادية الدولية ودواليها التي تتحكم فيها الدول المتطورة إقتصاديا. ونعتقد أنه توجد، لمواجهة ذلك، عدة بدائل يمكن تجربتها وبالتالي معالجة، من خلالها، المظاهر السلبية والإختلالات الهيكلية الناجمة عن السياسات التنموية السابقة. بدائل يمكن أن تشكل إمتدادا في الزمان والمكان، وإضافة للتراكمات والمكاسب التي تحققت خلال التجارب السابقة خاصة في المجال الصناعي.

بالإضافة الى أن من مميزات العلاقات الإقتصادية الدولية الراهنة، النزعة نحو إنشاء التجمعات والتكتلات التجارية والإقتصادية في مختلف مناطق العالم يضم البعض منها بلدان متقدمة والبعض الآخر بلدانا نامية. وعلى هذه الأخيرة أن لا تتخلف مرة أخرى عن هذه الحركية الدولية إذا أرادت أن لا تصبح مرة أخرى عالما ثالثا او عالما رابعا خلال القرن القادم، وهناك العديد من الدراسات الإستقرائية، في هذا الصدد، التي بينت بأنه لا مكانة في بداية القرن الواحد والعشرين لاي كتل إقليمي سيكون فيه عدد السكان اقل من 100 - 150 مليون نسمة هذا إذا إكتفينا فقط بالبعد الديمغرافي.

فإذا البحث عن مجال إقليمي مناسب لإستغلال أكثر عقلانية للعناصر الإنتاجية التي يتوفر عليها كل بلد والتكيف إيجابيا (التخفيف من درجة التبعية أوالإندماج في السوق العالمية) مع الحركية الإقتصادية الدولية الجديدة يصبح ضرورة قصوى بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو وذلك لأن:

- 1 - الدولة القومية أصبحت في أيامنا هذه، ليس فقط إطارا غير كاف لإدارة الديناميكية الإقتصادية بل لم تعد المجال الإقتصادي المناسب لإحداث التراكم الضروري.
- 2 - لا يوجد هناك مجال أوسع يوفر فرصا أكبر لتسريع وتائر النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، زيادة القدرات الإستيعابية للأسواق، توزيع واستغلال أكثر عقلانية للموارد وتوطين مثلي للأشطة الإنتاجية.
- 3 - إستحالة تحقيق الإنسجام والتجانس بين مختلف الانشطة الإنتاجية وغيرها ضمن الهياكل الحالية للإقتصاد العالمي والقوانين المسيرة لها.

المراجع

- 1- AMIN S: LE NOUVEL ORDRE ECONOMIQUE MONDIAL: QUEL AVENIR? , REVUE TIERS MONDE T.XXX , N° 81 / 1980.
- 2- WANDREFF I: FIRMES TRANSNATIONALES ET NOUVELLE DIT, REVUE D'ECONOMIE INDUSTRIELLE, N° 14/1980.
- 3- BERTHELOT Y, GERARD TARDY: LE DEFI ECONOMIQUE DU TIERS MONDE, ED. LA DOCUMENTATION FRANCAISE PARIS 1978.
- 4- BYE M. DEBARNIS G: LES RELATIONS ECONOMIQUES INTERNATIONALES , ED DALOZ 5 EDITION, PARIS 1987.
- 5- EL-MANDJARA.M : LE MAGHREB 2000 , REVUE FUTURIBLE , SEPT / 1992.

- 6- FURTADO C : LES NOUVELLES SOURCES DE POUVOIR DE L'ORDRE ECONOMIQUE INTERNATIONAL . REVUE TIERS - MONDE . TOME XX , N° 81/1980.
- 7- GREBJINE A. : LA NOUVELLE ECONOMIE INTERNATIONALE, ED, PUF, PARIS 1980.
- 8- JAIDI L. : ETAT- NATION ET INTEGRATION ECONOMIQUE ARABE , VERS UN NOUVEL ESPACE REGIONAL , ANNUAIRE D'AFRIQUE DU NORD 1987 XXV, ED. C.N.R.S 1989.
- 9- LESOURNE J. , DE BERNIS G. : INTERDEPENDANCES MONDIALES , QUELLES LOGIQUES? , REVUE D'ECONOMIE INDUSTRIELLE , N°14/ 1980.
- 10 YACHIR F. : CRISE ET POLITIQUE D'AJUSTEMENT DANS LES PAYS ARABES, REVUE INTENATIONALE DES AFFAIRES SOCIALES , N° 120/MAI . 1990.
- 11-VAIT C.V. SOS : L'ATTITUDE ET LE ROLE DES ENTREPRISES TRANSNATIONALES DANS LE PROCESSUS D'INTEGRATION ECONOMIQUE DANS LES PAYS EN VOIE DE DEVELOPPEMENT, REVUE TIERS - MONDE , TOME XIX , N°74/1978.

الهوامش

(*) - وهي الظاهرة المميزة للاقتصاد العالمي حسب تقرير GATT لسنة 1989 - 1990، ص 44.

(**) - والتي لا تشملها عادة سياسات التعاون المقترحة من طرف الدول المتقدمة لكون هذه البلدان لا تتوفر فيها، حسب أصحاب هذه السياسات ، المقاييس المطلوبة للإستفادة من هذه السياسات.

(***) - بالمفهوم الحديث: خدمات مالية ونقدية، تبادل المعلومات باستعمال أحدث الوسائل من إعلام آلي، بنوك معلومات...

(****) - حيث أن المعيار الحاسم في عملية توطين نشاط شركة ما متعددة الجنسيات تربط العلاقة بين تكاليف الأجور ومردوديتها، لأن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد الثابت، بينما يمكن تحويل رأس المال والتنظيم بسهولة

(*****) - دون المساهمة في ذلك بشكل مباشر.

□